الخيل العربي..

من ميدان الفروسية إلى مجرد صورة للذكرى

الثورة / معاذ القرشي

ارتبط اسم الخيل في الذاكرة العربية بالكثير من قصص البطولات والفروسية في التاريخ العربي.
لكنها اليوم مجرد ديكور جميل لصورة أجمل والدليل كثرة من يستخدمون الخيل في تصوير المواطنين في الحدائق وفي الشوارع وهي المهنة التي تجد قبولا لدى المواطنين الذين يحرصون على أخذ صورة للذكرى ولو على حساب الخيل وتاريخها المشرف.

منطقة هبرة مرة أخرى

> تكررت الشكاوى من المواطنين بسبب تعامل إدارة منطقة سير هبرة شارع مارب بأمانة العاصمة حيث شكا العديد من المواطنين «السائقين» من تعسف نقطة تفتيش تابعة لشرطة السير في تلك المنطقة وبالذات السيارات التي تحمل أرقام حكومي أو أرقام أجرة وخصوصي وأكد أن بعضهم يتعرض للابتزاز.
هذه الشكاوى جاءت إلينا بعد أن تلقت الصحيفة الأسبوع الماضي رسالة من مدير عام شرطة السير العميد أبوبكر محمد العمودي وجهها إلى مدير شرطة سير أمانة العاصمة حمله فيها المتابعة والإشراف على المناطق التي تقع في نطاقها وطالبها بضرورة توجيه كافة الخدمات الميدانية بالالتزام بالنظام والقانون وحسن التعامل مع جميع مستخدمي الطريق وعلى الأخص المنطقة الواقعة في نطاق شارع مارب..ونحن إذ نطرح هذه القضية مجددا على طاولة الأخ مدير عام شرطة السير ومعالي الأخ وزير الداخلية لإعادة النظر في مدراء المناطق المرورية التي تمارس وترتكب الابتزاز وتثير حالة الاستياء من قبل المواطنين.

حق الرد

طالعتنا صحيفة الثورة في عددها الصادر يوم الأحد في ملحق قضايا وناس تحت عنوان "إلى وزارة الداخلية وأمن العاصمة"، يفيد الخبر أن أسرة المواطن علي أحمد يحيى يحيى الزيادي "أحد أفراد أمن العاصمة" يشكون من حرمانهم الإعاشة المعتمدة منذ سنوات والقيام بصرف فوارق نهاية الخدمة لشخص غير الموكل باستلامها وعليه:
وتفاعلا مع ما تنشره الصحيفة من شكاوى المواطنين فقد وجهت قيادة أمن أمانة العاصمة صنعاء ممثلة بالأخ العميد عصام علي جمعان المدير العام إلى المختصين بسرعة الإفادة حول ما تضمنته الصحيفة من شكوى وعن وضع المذكور... والذي تبين أن الحقيقة هي الآتي:
إن المدعو علي أحمد يحيى الزيادي هو أحد أفراد إدارة الحرس المدني بأمانة العاصمة صنعاء، وأن المذكور قد أحيل إلى التقاعد بموجب قرار التقاعد رقم 97 بتاريخ 25/2/2013م الصادر من وزارة الداخلية، وليس للمذكور أي استحقاق لدينا سوى مرتبه الجاري والذي يستلمه عبر البريد بصورة مستمرة، ولا يوجد هناك إعاشة معتمدة لأفراد الحرس المدني..مع العلم أن قيادة أمن أمانة العاصمة صنعاء حاليا أشد حرصا على إيصال أي مستحقات إلى أصحابها.
نأمل نشر هذا الإيضاح عبر صحيفة الثورة..وفي نفس الملحق والعمود عملاً بحق الرد.

الشاب سلمان يصارع شبح الموت بعد أن أفقده السرطان بصره

محفوظ البعيثي

> يعيش الشاب سلمان محمد قائد ظروفاً صعبة وأوضاعاً صحية ومعيشية بالغة الصعوبة ومليئة بالآلام والمعاناة منذ سنوات عديدة جراء إصابته بمرض السرطان في رأسه.
وبسبب الورم الخبيث في الجمجمة وفي الجيوب الأنفية برأس الشاب العشريني سلمان فقد هذا الشاب البصر وحاسة الشم وأصبح طريح الفراش يصارع آلام المرض وشبح الموت الذي لا يفارق خياله دون أن يلتفت له ولمعاناته أحد من البشر.
ولأن سليمان محمد قايد عزيز نفس ككثير من الكثير من المرضى أمثاله فضل البقاء طريحا على فراش المرض على أن يقوم فاعل خير بنقله إلى أحد أرصفة شوارع أمانة العاصمة صنعاء ليفترض أرضية ذلك الرصيف ويلتحف السماء لاستعطاف المارة ليمدوا له يد المساعدة أو ليفرش «شاله» إلى جواره متسولا البسطاء الذين يمشون راجلين من فوق وبجوار الرصيف المفترض.

الشاب سليمان الذي فقد والديه وهو ما زال صبيا ومن ثم ابتلي بمرض السرطان بحاجة ماسة لمن يقدم له يد المساعدة حتى يتمكن من السفر إلى خارج الوطن لإجراء عملية استئصال ورم السرطان التي قررها الأطباء وبإمكان أهل الخير التواصل مع مرافق المريض فضل عيوه على الرقم 773660910 ليتكفل هذا الأخير بمرافقة فاعل الخير أو من ينوب عنه إلى منزل الشاب سليمان ويطلعه على حالته الصحية.

وكيل نيابة المخالفات بالأمانة القاضي حميد حبيش لـ "الثورة" :

السجون المبتكرة بالمديريات غير قانونية وحجز المواطنين فيها جريمة يعاقب عليها القانون

البعض يمارس الفساد ويتباهى به وكأنه حق وواجب على المواطن الاستسلام له

لقاء / محمد العزيزي

أكد القاضي حميد عبده حبيش وكيل نيابة المخالفات لمديريتي الثورة وبني الحارث أن السجون التي تبتكرها بعض المكاتب التنفيذية بالمديريات غير قانونية و إعدادها وحجز المواطنين فيها جريمة يعاقب عليها القانون ؛ وأن الغرض من إقامتها هو التكسب غير المشروع فقط .. وقال : الفساد في بلادنا أصبح شيئاً عاديا يباهي به البعض وعلنا وعلى مرأى ومسمع الجميع حتى ظن بعض من يمارسونه أنه أصبح حقا له وواجبا على المواطن قد يصل الأمر إلى حبس المواطن للحصول عليه ..
وكشف القاضي حبيش في سياق هذا اللقاء الذي أجريناه معه إلى أن أغلب المخالفات التي ترتكب في مختلف المجالات وعلى وجه الخصوص البناء العشوائي يتم بالتواطؤ مع بعض النافذين والمسئولين في المكاتب التنفيذية وتساهلهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة فور ارتكاب المخالف للمخالفة ...المزيد من المعلومات والقضايا الشائكة التي تعيشها كثير من مديريات أمانة العاصمة صنعاء في سياق هذا اللقاء :

***في البداية لو تحدثنا عن أبرز المخالفات التي ترتكب وتضر بالمواطن والمصلحة العامة ؟**

-لا شك أن جميع المخالفات تشكل ضرر بالمواطن والمصلحة العامة بصورة مباشرة أوغير مباشرة ؛ وهذا الضرر يمكن معالجته وتصحيحه بأقل التكاليف باستثناء مخالفات البناء في المرافق العامة والشوارع ومجاري السيول ؛ فإنها تخلق أو تعمل على تشكيل أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات ومحرمة أيضا من المرافق العامة مثل (الحديقة ؛ والمدرسة ؛ والمواقف ؛ وسوق مركزي) وكل هذه بطبيعة الحال تلحق ضرراً كبيراً بالمواطن وتكبد الخزينة العامة خسائر مادية كبيرة في المستقبل عند محاولتها أي الدولة تصحيح تلك المخالفات فضلا عن حرمان الخزينة العامة احد موارد الدخل التي تقوم عليها السلطة المحلية وتخلق أحياء مشبوهة وغير متناسقة لذا تعد مخالفات البناء أبرز المخالفات التي نلاحظها وتضر بالمواطن والمصلحة العامة .

***كم عدد المخالفات المرتكبة في الأشغال العامة والخدمات الأخرى التي تصل إليكم ؟**

- كما قلت لك إن المخالفات كثيرة حيث بلغت خلال عام 2013م أكثر من ألف قضية تم إحالتها إلينا تم انجاز 90% من إجمالي هذه القضايا ونحاول انجاز العدد المتبقي بأسرع وقت .

* تقول إن هناك مخالفات كثيرة للبناء ؛وأن البعض قام بعملية بناء في أرض عامة وفي ممرات السيول .. من المتسبب في ذلك ؟ وماذا فعلتم من أجل إزالتها؟

- المتسبب في ذلك بالمقام الأول هي السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الأشغال العامة والطرق ؛ والسلطة المحلية بأمانة العاصمة ولعدة أسباب أهمها عدم التقييد بقانون التخطيط الحضري رقم 20 لسنة 1995م عند تخطيط موقع معين من حيث الإعلان عنه في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وتحديده وتحديد مساحته وحدوده ودعوة المالكين وأصحاب الحقوق إلى الحضور إلى المكان والمكاتب المختصة لتقديم الوثائق التي تثبت ملكيتهم وحقوقهم واقتطاع 25% من الأراضي المملوكة شوارع ومرافق خدمية للمصلحة العامة ؛ وتشكيل لجان تسويات لتعويض من اقتطع من ملكه أكثر من النسبة المحددة وما تقرر إزالته من مباني وأشجار مثمرة ؛ وهذا ما لم تلتزم به تلك السلطة أكانت محلية أو تنفيذية ؛ مما أدى إلى استفادة البعض من تلك المخططات استفادة كبيرة وحرمان البعض الأخر من كل ما يملك لوقوع أرضه ضمن شارع أو في حجز حديقة أو مدرسة أو غيره ؛ فيؤدي به إلى قيامه بالبناء فيها بالقوة أو بيعها لمن يقدر على بنائها ولو بثمن بخس .. والسبب الثاني يكمن في تباطؤ الأجهزة التنفيذية المعنية في شق الشوارع وتحديد المرافق العامة وتسويرها إن أمكن فور نزول المخطط مما يعطي الفرصة لارتكاب تلك المخالفات والبناء في الشوارع والمساحات المستقطعة للمرافق العامة .. أما السبب الثالث متأصل في ضعف المكاتب التنفيذية في المديريات بشكل عام ومكاتب الأشغال بشكل خاص وذلك في عدم قدرتها على وقف البناء المخالف بسبب فساد المختصين فيها وقلة الإمكانيات وعجزها عن إزالة المخالفات ..أما بالنسبة للشق الثاني من سؤالك حول دور النيابة في عملية الإزالة ؛ وما قامت به النيابة بشأن إزالة تلك المخالفات ؛ فإن جميع المخالفات المتعلقة بالبناء في الشوارع العامة أو الحدائق أو المدارس فقد أصدرت فيها أمرا بإزالتها إلا أنه وحتى يومنا هذا لم نبلغ عن إزالة مخالفة واحدة مما صدر بها أمر من لدينا بإزالتها .

هناك مخالفات ترتكب بمساندة وتساهل نافذين ومسؤولين ولدينا حالات تثبت ذلك

ألف قضية مخالفات وصلت إلى نيابة مديريتي الثورة وبني الحارث خلال 2013م

*** هل تعتقد أن هناك تسهيلات لارتكاب مثل هذه المخالفات من قبل نافذين أو مسئولين ؟**

- نعم ..ففي الغالب والأعم أن تلك المخالفات ترتكب بالتواطؤ مع بعض المختصين في مكاتب الأشغال وتساهلهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة فور الشروع في ارتكابها ومن هذه التساهلات على سبيل المثال عند انتقالهم إلى موقع المخالفة وقيامهم بأخذ أحد العمال وحجزه وترك البناء مستمر والإفراج عنه عقب ذلك عند حضور المالك والتفاهم معهم أو يفرج عن المحتجز عن طريق النيابة عند تفتيش الحجز أو إحالته إليها لعدم مشروعية حبسهم للعامل ؛وبعض تلك المخالفات يكون وراءها بعض النافذين في المجالس المحلية ؛ والبعض الآخر هو نادر يكون المخالف من ذوي الجاه أو النفوذ فلا يجرؤون على الاقتراب منه .

***البعض من مدراء المكاتب التنفيذية في المديريات يمارسون أساليب ابتزاز وفرض رسوم بالقوة وبصورة غير قانونية .. ما الذي يدفعهم إلى ذلك رغم معرفتهم المسبقة بالمخالفة للقانون ؟**

- يا أخي العزيز لو بحثت عن الكادر العامل في مكاتب الأشغال العامة بالأمانة سواء كانوا مهندسين أو مفتشين أو موظف إداري لوجدت أن جميعهم بالأجر اليومي ويتقاضون أجوراً زهيدة ؛ وبسبب ذلك وفي ظل غياب مبدأ الثواب والعقاب ؛ وعلمهم أنه لم ولن يحاسب إلى جانب فساد المسئول المباشر عنه يقومون بالتكسب غير المشروع من وراء أعمالهم سواء بالتقاضي عن بعض المخالفات وخاصة مخالفات البناء مقابل مبالغ مالية أو يفرضون مبالغ مالية على بعض المحلات التجارية المختلفة ويتم تحصيلها أسبوعياً أو

القاضي / حميد حبيش

التلاعب بمقدار الرسوم القانونية مقابل الحصول على فائدة مادية ؛ ومثل هذه الأعمال تؤثر سلبا على الصالح العام ويكبد الخزينة العامة أعباء مالية كبيرة مستقبلا ويحرمها من إيرادات مالية مستحقة بسبب الفساد في تلك المكاتب التنفيذية ويفقد ثقة المواطن في هذه الأجهزة .

***ألا تعتقد بأن المواطن جزء من المشكلة أو يساهم في ارتكاب جرائم لمخالفته للقانون لأنه لا يلتزم بتنفيذ القانون وقطع الطريق أمام المسئول لابتزازه بأسلوب مخالف للقانون ؟**

- نعم .. بلا شك أن المواطن جزء من المشكلة ومساهم فيها ؛ ولكن ينبغي أن أوضح من خلال ما رأينا وسمعنا وعايشنا أن ما يجده المواطن من مماطلة وعرقلة ؛ وإجراءات تعسفية تجعله يخضع لابتزاز المختص أو المسئول الفاسد في المكتب التنفيذي المختص أو أن يقاوم ذلك الابتزاز ويقوم بالبناء بدون ترخيص ؛أو يفتح محلاً تجاريا له دون ترخيص ؛ ومن هذه القضايا أمثلة كثيرة حيث أحيلت إلينا قضية بناء عمارة من عدة أدوار بدون ترخيص وما أن وصل المخالف إلى النيابة حتى امتثل بتسديد الرسوم المقررة عليه فعلا ؛ وقد ذكر أن ما قام به هو نتيجة لما وجده من تعسف وابتزاز عند التقدم بطلب رخصة بناء ؛وبالتالي فإن المواطن قام بتسديد الرسوم بالإضافة إلى الغرامة التي فرضتها عليه النيابة بسبب المخالفة .. وفي الحقيقة لو وجد هذا المواطن وأمثاله مصداقية من المكاتب التنفيذية وخاصة مكتب الأشغال بكل أقسامه من صحة البيئة وتفتيش بناء في تنفيذ القانون لالتزم بذلك ؛لن يقوم أحد بالبناء إلا بعد الحصول على الترخيص ؛ ولن يزاول أي شخص نشاطه التجاري أو الخدمي إلا بعد الحصول على ترخيص ...الخ .
لكن عندما يحس المواطن أن الغرض من الإجراء الذي اتخذه الموظف المسئول كان الغرض منه الحصول على فائدة مادية لنفسه أو ابتزازه أو أنه اتخذ ضده دون الآخرين لعدم دفع أو تسليم ما يسلمه الآخرين فإنه بالتأكيد وحتما يرفض ذلك ويرتكب المخالفة أو يسير على نهج المجاورين له .

*** لماذا بتقديرك تحصل مثل هذه السلوكيات في بلادنا .. وما هي الأسباب برأيك؟**

- الفساد لا يخلو منه أي مجتمع إلا أنه يمارس بصورة خفيفة إلا في بلادنا أصبح الفساد علنا وعلى مرأى ومسمع الجميع ؛ حتى ظن بعض من يمارسونه أنه أصبح حقا له وواجبا على المواطن قد يصل الأمر إلى حبسه للحصول عليه ؛وأسباب ذلك الفساد في بلادنا يرجع إلى تراخي الجهات الإدارية للدولة في عملية الرقابة وتقييم الأداء لتلك الجهات والسماح بالفساد .. بالإضافة إلى غياب الرقابة المالية والإدارية وضعف الرقابة القضائية وتسلسل الفساد في المكاتب التنفيذية .. وبالتالي فان المدير المسئول عند التقدم إليه بشكوى ضد موظف أو مختص أو مهندس بأنه أخذ مبالغ مالية أوغش في عمله ؛سيقف المسئول مع ذلك الموظف ويدافع عنه لأنهم من شاكلة واحدة وهذا ما لمسناه عند التحقيق في بعض القضايا التي اكتشفت أمام النيابة .

القاضي / حميد حبيش

*** أنتم تواجهون صعوبات كبيرة وبالذات عندما تواجهون بعض المسئولين الذين يرتكبون مخالفات .. إلى أي مدى تصل هذه الصعوبات ؟**

- الصعوبات لابد منها ؛ ولكن عندما تتحدث بالقانون وتبتغي تطبيق القانون لابد وحتماً أن تتلاشى تلك الصعوبات لأن الفاسد دائماً ضعيف وسوف يستخدم كافة الوسائل ليثنيك عن محاسبته إلا أنه في الأخير يخضع ويقف أمام القانون صاغرا مستسلما له .

***ما وضع سجون المديريات (المجالس المحلية) من الناحية القانونية وكذا تنفيذ هيبة الدولة ؟**

- يا أخي السجون في المديريات غير قانونية وإعدادها وحجز المواطنين فيها جريمة يعاقب عليها القانون والغرض منها حسبما سمعنا وشاهدنا التكسب غير المشروع فقط .... أما هيبة الدولة فلن تفرض بالسجون والاعتداء على الحقوق والحريات بل بتطبيق القانون على الكبير والصغير والغني والفقير الرئيس والمرؤوس واحترام حقوق وحريات المواطن وعدم المساس بها إلا في الحالات التي ينص عليها القانون ووفقاً للإجراءات التي رسمها القانون .

***هل تتوقع بقاء هذه الفوضى وإغفال القوانين المنظمة لحياتنا لفترة طويلة .. وإلى متى ؟**

- نأمل ولا يزال الأمل معقوداً بعد انتهاء الحوار وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني أن تتلاشى هذه الفوضى وتبدأ الدولة في السيطرة على كل مفاصل وأركان الجهات والمؤسسات ويطبق مبدأ احترام سيادة القانون وتحترم فيه الحقوق والحريات بحيث لا تمس إلا وفقا للقانون وبالطرق التي وضعها القانون وبتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وإصلاح الجهاز الإداري للدولة وبتفعيل الرقابة المالية والإدارية على كل أجهزة الدولة وإخضاعها للقانون عندها نستطيع القول إن الفوضى ليس لها مكان في بلادنا وإن وجدت ستكون نادرة .

*** ما الموضوع الذي تريد طرحه وتعتقد أنه ضروري ولم نتطرق إليه في سياق تساؤلاتنا في هذا اللقاء ؟ يمكنك طرحه ونعتبره ختاماً لهذا اللقاء ؟**

- هناك موضوع هام جداً وهو ما تقوم به مكاتب المسالخ بالمديريات من تحصيل رسوم تفرضها على المحلات مثل (الجزارة والمطاعم وشوايات الدجاج) وبصورة غير قانونية والقبض على أصحاب المحلات أو العاملين فيها وحجز حرياتهم في المديريات بدون مسوغ قانوني وكأن المواطن اليمني ليس له حقوق وحريته غير مصانة وهذا ما نحاول إيقافه والقضاء عليه. ونطلب من كل الجهات المختصة التعاون معنا لوقف هذه الظاهرة والحد من الاعتداء على حريات المواطنين وصون كرامتهم التي كفلها لهم القانون .

د. عبدالإله الطلوع

عدل القضاء

لن تكون هناك "مناطقية" عند تنوع اختيار القضاة العاملين في المحاكم، وقد استبشر المجتمع لأن ذلك يفتح الباب واسعاً أمام جميع أبناء الوطن المؤهلين للخدمة في مجال القضاء للمساهمة في خدمة وطنهم وملء الوظائف الشاغرة المعتمدة في سلك القضاء وتخفيف الضغط الحاصل على القضاء حالياً لأنهم- حسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل، يمثلون حالياً 50% من الاحتياج مقارنة بالعدد الموجود في العديد من دول العالم بما في ذلك بعض الدول العربية لأن الإحصائيات العدلية تتحدث عن أن لدينا أربعة قضاة لكل مائة ألف نسمة من السكان، فيما يخدم العدد نفسه من السكان في مصر تقريباً أربعون قاضياً، وفي أمريكا أكثر من ثلاثين قاضياً تقريباً، وبما أن الرئيس قد أعلن أنه لا "مناطقية" وأن الاعتماد لشغل وظائف القضاء يكون على أبناء هذا الوطن وشبابه من المؤهلين للعمل في سلك القضاء بجميع أنواعه سواء القضاء الشرعي أو التجاري أو الأسري أو المالي للتقدم لشغل وظائف قضائية، وفي الوقت نفسه إلى البدء في تخصيص أعمال المحاكم بحيث تكون هناك محاكم مرورية في كل المحافظات الصغيرة للنظر في قضايا المرور وحوادثه وتعويضاته ومحاكم للأحوال الشخصية والأسرية تنظر في أحوال الطلاق والخلافات الأسرية، وفي هذه الحالة فإن تخصصات عديدة شرعية وقضائية يصلح أصحابها ليكونوا أوفياء وإذا ما اعتمد هذا ، فإن أعمال القضاء ستشهد -بعون الله- نشاطاً وضماناً للحقوق العامة والخاصة وفق أحكام مدروسة لا يواجهون ضغطاً يومياً في المعاملات كي يتحول إلى أفعال على أرض الواقع ضمن الحركة الواسعة للإصلاح التي تقودها الحكومة، وأنا لمنتظرون.
ربنا جنب اليمن الفتن أنت القادر على ذلك

دماء

في فرزة الحصبة...!!؟

عرض وتحليل /حسين كريش

المرء يكون عبداً لإبليس اللعين وأسيراً للشيطان الرجيم في أفعاله وشروره عندما يبتعد غالبا عن طريق الله ولا يمتلك أي قدر من الوازع الديني بداخله الذي يقيه من وسوسة الشيطان له وسيطرته عليه ودفعه إلى ما لا يحمد عقباه دون أن يدري أو يستدرك ما فعله إلا بعد وقوع الواقعة.
وهذا ما حصل في الجريمة التي نحن بصدد استعراض أحداثها في هذه التناولة، والتي فقد خلالها أطرافها سيطرتهم على أنفسهم وأعصابهم بفعل استسلامهم لدغدغة إبليس اللعين وتأثيره عليهم، لتنتهي الحال بهم إلى الوقوع في المصيدة وارتكابهم للجريمة هذه التي سقط ضحيتها قتيلان أزهقت روحيهما بلا ذنب ولا معنى ..وها هي التفاصيل والوقائع من بدايتها:
السابعة من مساء الخميس كانت الساعة عندما وصل البلاغ هاتفيا من عمليات أمن العاصمة صنعاء إلى مركز الشهيد حميد بن حسين الأحمر في الجزء الشمالي الشرقي في حي الحصبة بالأمانة، والبلاغ عن وجود إطلاق نار كثيف في ساحة فرزة منطقة الحصبة وإصابة بعض الأشخاص هناك أثناء ذلك، وعليهم بالمركز التحرك الفوري إلى الساحة للتأكد ولعمل إجراءاتهم بحسب الحالة.
فانتقلوا من المركز مسرعين عقب هذا البلاغ إلى ساحة فرزة الباصات بالحصبة، وفي مقدمتهم مدير المركز الرائد علي العدلة، ومعه الرائد محمد منصور رئيس مكتب البحث، ومجموعة من الأفراد "الجنود" الذين يتواجدون على مدار الساعة بالمركز ولا يذهبون إلى بيوتهم إلا بين فترة وفترة، حيث وجدوا هناك عند وصولهم بعض المواطنين المتجمعين في المكان وهم من البائعين المتجولين وأصحاب الباصات والبسطات والعربيات ومن المارين، وهؤلاء كانوا متحلقين حول ثلاثة أشخاص مصابين، كل منهم في بقعة مرتم على الأرض وهو مصاب بطلقة أو طلقات نارية، وحوله البعض من المتجمعين المتحلقين،الأول والثاني إصابة كل واحد منهما كانت خطيرة وحالته ميئوسة، بينما الثالث منهم كانت الطلقة النارية التي أصيب بها في رجله وليس في مكان حساس أو قاتل..وثلاثتهم كانوا في عمر الشباب،وأعمارهم تقدر ما بين الـ25-15 عاما، كما وجدوا على بعد أمتار وفي الطرف الشرقي الجنوبي من الساحة مجموعة من المواطنين وهم حشد آخر كانوا متحلقين أو مطوقين على ثلاثة أشخاص غير الأشخاص المصابين السابقين، وهؤلاء وحسب ما قالوا لهم عنهم بأنهم من الأطراف المشاركين في الفتنة أو باطلاق النار، أحدهم كان صاحب سيارة تاكسي..
وقد سارع رجال شرطة المركز أثناءها إلى وضع قبضتهم على أولئك الأشخاص الثلاثة، وكذلك قاموا بنقل الثلاثة المصابين وإسعافهم إلى مستشفى الشرطة كونه الأقرب في المنطقة .. غير أنهم حين إيصالهم للمصابين إلى المستشفى، حدث أن الشخصين منهم واللذين حالة كل منهما كانت خطيرة مالبثا أن فارقا الحياة متأثرين بالطلقات النارية التي بهما،وأحيلت جثتاهما لإيداعهما بثلاجة المستشفى.. في حين الثالث تم رقوده رهن المعالجة.
وهنا تحولت الحالة من قضية إطلاق نار إلى واقعة قتل وجريمة جنائية جسيمة من الدرجة الأولى، ضحاياها شخصان قتيلان، وشخص ثالث حياته لم تزل بين يدي الله.
ولم يتأخر رجال المركز أمام هذا التطور للقضية، ولكنهم بادروا بالإجراءات الأولية والمتبعة في جرائم القتل، ومنها إبلاغ العمليات وطلب مختصي الأدلة الجنائية للمعاينة الفنية والتصوير الجنائي للجثتين ومسرح الواقعة، ثم فتح المحاضر مع الأشخاص المضبوطين والذي قيل أنهم من الأطراف، وجمع الإفادات والمعلومات حول الواقعة وملابساتها من خلال سؤال كل من توجد في مكان الجريمة وشاهد مجريات وقوعها.
ومع أن الوقت كان ليلا والأجواء في حي الحصبة وساحة الفرزة لم تزل لها وضعية خاصة وحساسة بسبب الأحداث التي تعرضت لها فيما مضى ولا يخلو العمل بنطاقها من المغامرة والمجازفة،وبالأخص أثناء الليل،إلا أن مدير مركز الشهيد الأحمر ومن معه كانوا من الرجال الذين لا يعرفون الخوف ولا يؤجلون عمل الساعة للغد ويقدسون واجبهم في أي وقت حتى لو كانت ثمة مخاطرة.. وهذا ما جسدوه كحقيقة فعلية وعلى أرض الواقع من خلال اجتهادهم واستمرارهم في مهمتهم تجاه الواقعة دون توقف.
فلقد مكثوا في المتابعة والتحقيقات وفتح المحاضر لجمع المعلومات والاستطلاعات طوال الليل وحتى قبل ظهر اليوم التالي والذي فقط حينها استطاعوا تنفس الصعداء، وتمكنوا من كشف وإثبات كل ما يتعلق بالجريمة وملابساتها وحقائقها، واستيفاء أوراق ملفها، ليغدو الملف آنئذ مستكملا وجاهزا لإحالته مع المتهمين أو الأطراف المضبوطين على ذمة الواقعة وكقضية مثبتة إلى الجهة المختصة.. وكان مما اتضح وخلصت إليه التحقيقات والاعترافات ومحاضر جمع الاستدلالات كحصيلة نهائية لوقائع الجريمة وحقائقها وبدايتها ونهايتها أنه في مساء الواقعة، وبالتحديد وقت المغرب، وصل أحد الأشخاص إلى ساحة فرزة الحصبة، وهذا الشخص يدعى مطالب وهو شاب عمره 23 عاما من أبناء إحدى المحافظات، ويمثل الطرف الأول والذي جاء بغرض مقاضاته لشاب آخر عمره ليس أكثر من 26 عاما ويدعى ملاطف ويعمل بائعا صغيرا "صاحب بسطة" في الساحة، ويمثل الطرف الثاني وقد أتى الأول إليه لمقاضاته أو مطالبته بمبلغ خمسة آلاف ريال من حال مبلغ وقدره ثلاثة عشر ألف ريال عنده له بقية قيمة بضاعة بطاريات تليفونات سبق وأن باعها له قبل بضعة أيام وعلى نظام الأجل والتقسيط الذي يتعامل به البعض من تجار الجملة مع بائعي التجزئة الأصغر.. ولما طلب المدعو مطالب من المدعو ملاطف: أن يعطيه مبلغ 5000 ريال من المبلغ المتبقي لديه له، رد عليه الأخير ملاطف .. بأنه لا يوجد معه المبلغ المطلوب، ولكن بإمكانه إعطاؤه ما توفر لديه، وهو مبلغ ألف وتسعمائة ريال، والذي استطاع البيع به حتى اللحظة .. فرفض المدعو مطالب، وقال: لن آخذ منك إلا مبلغ خمسة آلاف ريال كاملا لا ينقص منه ريال واحد وهو من حقي ..!؟ فكرر المدعو ملاطف رده عليه قائلا: قلت لك أنه لا يوجد معي سوى مبلغ الـ"1900" ريال، وسوف أعطيك إلى جانبه جهاز تليفون جوال وبما يكمل بقية المبلغ الذي لك عندي.
فانفعل الطرف الأول رافعا نبرة صوته بالقول: ألم تفهم .أنا لن أقبل بنقص ريال واحد من الـ"5000" ريال، وعليك أن تدبره وتعطيني إياه..وإلا...
فقام المدعو ملاطف مضطرا إلى أحد أصدقائه من البائعين المجاورين وأخذ منه مبلغ ألف ومائة ريال إضافة إلى المبلغ الـ1900 ريال الذي معه ليكمل ثلاثة